الدرس الرابع :

إعراب الفعل (4)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد تعرفنا فيما سبق من الدروس على الحالة الأولى من إعراب الفعل المضارع وهي حالة رفعه ، ثم انتقلنا إلى التعرف على حالته الثانية وهي حالة نصبه ، وبدأنا في دراسة نواصبه بالتفصيل ، وهي لن ، وكي ، وأن ، وإذن ، ثم انتقلنا إلى دراسة نصبه بـ(أن) مضمرة لا ظاهرة ، وتناولنا إضمارها بعد (كي) ثم بعد اللام التي تنقسم إلى لام كي ولام الجحود ، وتناولنا إضمارها بعد (أو) التي يصلح في موضعها حتى أو إلا ، وفي هذا الدرس نستكمل بإذن الله حديث نصب المضارع بـ(أن) مضمرة ، ونبدأ بإضمارها بعد (حتى) فأقول وبالله التوفيق :

إضمار (أن) وجوبًا بعد (حتى)[1]

هذا الموضع فيه تفصيل لخصه ابن مالك في الألفية بقوله :

وبعد حتى هكذا إضمار (أن) حتم كـ(جد حتى تسرَّ ذا حزن)

وتلو حتى حالا او مؤولا بالحال فارفع وانصب المستقبلا

و(حتى) التي ينصب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا هي حتى الجارة ، وهي تجر اسمًا صريحًا كما في قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ أو مصدرا مؤولاً من (أن) المصدرية المضمرة والفعل المنصوب بها ، كما في المثال

(1) انظر التصريح 2/ 237 وما بعدها ، والأشموني 3/ 297 وما بعدها .

الذي ذكره ابن مالك ، فإن الفعل (تسرَّ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد حتى الجارة ، وأن وهذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى) ، وهي في المثال بمنزلة كي أو لام التعليل ، والتقدير : جد بمالك لسرور الحزين أي لأجل سروره .

معاني (حتى) التي ينصب بعدها المضارع :

تأتي (حتى) التي ينصب المضارع بعدها لواحد من معان ثلاثة :

• **المعنى الأول :** تكون فيه للغاية ، أي مرادفة لـ(إلى) وضابط ذلك أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها أي نهاية له ، وعلامتها في هذا المعنى أن يصلح في موضعها (إلى) وهذا المعنى هو الغالب فيها ، ومثالها فيه قولنا : يظل الجو حارًا في الصيف حتى تغيب الشمس ، سأجتهد حتى أظفرَ بالمطلوب ، ومن شواهدها قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ والمعنى : إلى أن تغيب الشمس ، وإلى أن أظفر بالمطلوب ، وإلى أن يرجع إلينا موسى .

• **المعنى الثاني :** تكون فيه للتعليل ، أي مرادفة لـ(كي) وضابط ذلك أن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها ، وعلامتها في هذا المعنى أن يصلح في موضعها (كي) ، ومثالها : أكثر من القراءة حتى تزداد علما ، وأسلم أيها الكافر حتى تدخل الجنة ، ومن شواهدها قوله تعالى : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ﴾ والمعنى : كي تزداد علمًا ، وكي تدخل الجنة ، وكي ينفضوا .

• **المعنى الثالث :** تكون فيه للاستثناء أي مرادفة لـ(إلا) ، وضابط ذلك أن يكون ما بعدها مستثنى مما قبلها ، وعلامتها في هذا المعنى أن يصلح في موضعها (إلا) ، وهذا المعنى أثبته ابن هشام الخضراوي وجعل منه الحديث : (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه) لأن زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل ، كما أثبته ابن مالك واستشهد له بقول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجـود ومـا لديـك قليـل

ويقول امرئ القيس :

والله لا يذهب شيخـي بـاطلاً حتـى أبـير مالكًـا وكـاهلاً

وقد استظهر ابن هشام معنى الاستثناء في هذين البيتين لأن مـا بعـد (حتـى) فيهما ليس غاية لما قبلها ولا مسببًا عنه[1] ، ومعنى البيت الأول : إن إعطاءك مما فضل من مالك لا يعد جودًا ، ولـن تكـون جـوادًا إلا إذا جـدت ومـالك قليـل ، ومعنى البيت الثاني : والله لا يذهب دم أبي هـدرًا ولا أتـرك الأخـذ بثـأره إلا أن أهلك هذين الحيين ، ومالك وكاهل حيان من بني أسد .

واستشهد لهذا المعنى بعض النحويين بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِـنْ أَحَـدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ ﴾ والمعنى : لا يحصـل منـهما تعليـم السـحر لأحد من الناس إلا بعد قولهما له : إنما نحن فتنة فلا تكفر .

الخلاف حول ناصب المضارع بعد (حتى) :

اختلف النحويون حول ناصب المضارع بعد (حتى) إلى مذهبين :

• **المذهب الأول :** وهو مذهب البصريين أن ناصبه بعدها هـو (أن) المضمـرةُ وجوبًا ، وهذا المذهب هو الصحيح .

• **والمذهب الثاني :** وهو مذهـب الكوفيـين أن ناصبـه هـو (حتـى) نفسُـها ، ويجوز أن تظهر بعدها أن توكيدا كما يجوز أن تظهر بعـد لام الجحـود ، وقـد رد مذهبهم هذا بأنه قد ثبت أن (حتى) تجر الأسماء كما في قوله تعـالى : ﴿ فَذَرْهُـمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾ وقوله : ﴿ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ والقاعدة أن مـا يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعـال ، ومـا يعمـل فـي الأفعـال لا يعمـل فـي الأسماء ، فإن قيل : إن (كي) تستعمل جـارة للاسـم وناصبـة للفعـل أجيـب بـأن

(1) انظر مغنى اللبيب 1/ 125 .

الجر والنصب بها لا يقع من جهة واحدة ، بل من جهتين ، لأنها في الجر حرف تعليل ، وفي النصب حرف مصدري .

حكم نصب المضارع بعد (حتى) :

نصب المضارع بعد (حتى) يكون واجبًا ، ويكون جائزًا ، وفي كلتا الحالتين يشترط فيه أن يكون مستقبلا ، ولهذا قال ابن مالك : وانصب المستقبلا .

فإن كان استقبال المضارع بعد (حتى) حقيقيا ، أي بالنسبة إلى زمن التكلم فنصبه واجب ، كما إذا قلت : لأسيرن حتى تطلعَ الشمس ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ فطلوع الشمس ، ورجوع سيدنا موسى كل منهما مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ .

وإن كان استقبال المضارع بعدها غير حقيقي ، وهو الذي لا يكون بالنسبة إلى زمن التكلم ، وإنما يكون بالنسبة لما قبل حتى خاصة ، كان نصبه جائزا ويجوز رفعه ، وشاهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ فقول الرسول والمؤمنين الذين معه : (متى نصر الله) مستقبل بالنسبة لما قبل حتى وهو (زلزلوا) لأنه يحدث بعده ، ولكنه ليس مستقبلاً بالنسبة لزمن تكلم جبريل عليه السلام بالآية عند نزوله بها ؛ لأن الآية تتحدث عن شيء مضى ، فالاستقبال في الفعل بعد (حتى) في الآية غير حقيقي ، فلهذا يجوز فيه النصب والرفع ، وقد قرئت الآية بهذين الوجهين ، فقرأها نافع المدني برفع (يقولُ) وقرأها باقي السبعة بنصب (يقول) ، وهذا النصب جائز على تنزيل الاستقبال غير الحقيقي منزلة الاستقبال الحقيقي ، فيتأول قول الرسول والمؤمنين على أنه مستقبل لا ماض ، والرفع جائز على تنزيل الاستقبال غير الحقيقي منزلة الحال ، فيتأول قول الرسول والمؤمنين على أنه حال لا ماض ، فالقول مترقب حصوله في حالة النصب ، ومتصور وقوعه في الحال في حالة الرفع ، لاستحضار صورته .

وضابط ما يجوز فيه النصب والرفع بعد (حتى) أن يصلح المضارع بعدها لوقوع الماضي كما في الآية ، إذ يصح أن يكون : وزلزلوا حتى قال الرسول ، ومثله قول القائل بعد دخوله المدينة : سرت حتى أدخل المدينة بنصب (أدخل) ورفعه ، لأن تقديره : سرت حتى دخلت المدينة .

شروط رفع المضارع بعد (حتى) :

ذكر النحويون أن المضارع لا يرفع بعد حتى إلا عند توفر ثلاثة شروط :

• **الشرط الأول :** أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال ، فمثال الحال قولهم : سألت عنك حتى لا أحتاجُ إلى سؤال ، ورفع الفعل واجب هنا لعدم صحة تقدير (أن) قبله ؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال ، والفعل هنا معناه الحال فبينهما تناف ، ومثال المؤول بالحال قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ في قراءة نافع برفع (يقولُ) وإنما كان الفعل هنا مؤولاً بالحال ؛ لأن حاليته ليست حقيقية ، فهو في حديث عن شيء مضى ، فالحالية فيه تكون مقدرة محكية ، بأن يقدر اتصاف الرسول والمؤمنين معه بهذا القول في زمن التكلم بالآية ونزول جبريل عليه السلام بها ، فكأنه يقال : حتى حالهم الآن أنهم يقولون متى نصر الله ، والغرض من هذا التقدير هو استحضار صورتهم في تلك الحال .

وعلى تأويل (يقول) بالحال في الآية يكون رفعه واجبًا ، ولا يجوز النصب إلا عند التأويل بالمستقبل كما في قراءة غير نافع بالنصب ، وكأنه يقال : حتى إنهم في المستقبل يقولون : متى نصر الله .

• **الشرط الثاني :** أن يكون مسببا عما قبله ، كما في قولهم : مرض زيد حتى لا يرجونه ، فإن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، والفعل (لا يرجون) حال لأنه في قوة قولك : فهو الآن لا يرجى ، وإنما اشترط هذا الشرط لأن (حتى) إذا رفع المضارع بعدها تكون حرف ابتداء وما بعدها مستأنف فاشترط كونه مسببا عما قبلها ليحصل ربط معنوي يجبر ما فات من الاتصال اللفظي ، لأنه لما لم يتعلق

ما بعد (حتى) في تلك الحالة بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي ، فاستعيض عنه بالسببية الموجبة للاتصال المعنوي ، ولهذا الشرط يمتنع الرفع في نحو : لأسيرن حتى تطلع الشمس ؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، كما يمتنع في نحو : ما سرت حتى أدخلها ؛ لأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، كما يمتنع في نحو : أسرت حتى تدخلها ؟ لأن الدخول وإن كان يتسبب عن السير إلا أن السبب لم يتحقق بدليل الاستفهام عنه .

وقد أجاز الأخفش رفع الفعل بعد النفي في نحو : ما سرت حتى أدخلها ، على تقدير أن أصل الكلام الإيجاب وأدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، وليس على ما قبل حتى وحده ، وقال الأشموني : لو عرضت هذه المسألة على سيبويه بهذا المعنى لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك[1] .

• **الشرط الثالث :** أن يكون فضلة كالفعل (لا يرجون) في قولهم : مرض زيد حتى لا يرجونه ، فإنه فضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ، ولهذا الشرط يمتنع الرفع في نحو : (سيري حتى أدخلَها) لأن الفعل بعد (حتى) عمدة لكونه من جملة خبر المبتدأ المتقدم ، وهو (سيرى) وإنما اشترط أن يكون الفعل المرفوع بعد حتى فضلة لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ؛ لأنه إذا رفعته كانت (حتى) حرف ابتداء ، وكان ما بعدها مستأنفًا ، فيلزم خلو المبتدأ من الخبر .

وفي نحو : كان سيري أمس حتى أدخلُها ، يرفع الفعل بعد حتى إذا عدت (كان) تامة ، أو ناقصة والظرف (أمس) خبر لها ؛ لأن ما بعد حتى يكون فضلة في هاتين الحالتين ، أما إذا عدت كان ناقصة والظرف ليس خبرا لها فالرفع ممتنع ؛ لأن ما بعد (حتى) لا يكون فضلة في تلك الحالة .

---

(1) الأشموني 3/ 300 .

أنواع (حتى) في الاستعمال العربي :

تأتي (حتى) في الاستعمال العربي على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون حرف جر فتجر اسمًا صريحًا كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى حِينٍ ﴾ و ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ أو اسما مؤولاً بالصريح ، وهو المصدر الذي ينسبك من (أن) المصدرية المضمرة بعدها والفعل المضارع المنصوب بها كما تقدمت أمثلته .

الثاني : أن تكون حرف ابتداء تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف ، وتسمى حتى الابتدائية ، ولها علامة وهي أنها يصح وضع الفاء في موضعها ، والجملة بعدها ثلاثة أنواع وهي :

1- **الجملة الاسمية** : كما في قول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكل

ومعنى : تمج : تقذف ، ومعنى أشكلُ : تخالطه الحمرة ، ومثله قول الفرزدق :

فواعجبا حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع

2- **الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع** : كما في قراءة نافع : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ وقول العرب : مرض زيد حتى لا يرجونه ، وقول حسان بن ثابت :

يُغشَون حتى ما تهرُّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

3- **الجملة الفعلية التي فعلها ماض** : نحو قولك : أطعمت الفقير حتى شبعَ ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا ... ﴾ وزعم ابن مالك أن حتى الداخلة على الفعل الماضي جارة ، وأن (أن) مضمرة بعدها ، ونوزع في ذلك بأن فيه تكلف الإضمار من غير ضرورة[1] .

وقد عرفت مما سبق أن حتى الابتدائية لا تدخل على المضارع إلا إذا كان حالاً أو مؤولاً بالحال ، وكان فضلة ، ومسببا عما قبلها ، وما دامت الجملة بعدها

(1) انظر مغنى اللبيب 1/ 129 ، والأشموني 3/ 301 .

مستأنفة فلا محل لهذه الجملة من الإعراب ، وقد زعم بعض النحويين أنها في محل جر بـ(حتى) وعلى هذا الزعم تكون (حتى) حرف جر ، وهذا يفسد ما ذهبوا إليه ؛ لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويلها ، يضاف إلى ذلك أن العرب يكسرون همزة (إن) بعد (حتى) هذه فيقولون : مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، ولو كانت (حتى) حرف جر لوجب فتح الهمزة كما في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ .

الوجه الثالث في استعمال (حتى) : أن تستعمل حرف عطف كالواو ، وقد أثبت الجمهور استعمالها كذلك ، واشترطوا لها أربعة شروط وهي :

1- أن يكون المعطوف بها مفردًا لا جملة . 2- وأن يكون صريحًا لا مؤولاً .

3- وأن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ، فالأول نحو : مات الناس حتى الأنبياءُ ، والثاني نحو : تجرأ الناس على الفتوى حتى الجاهلون .

4- وأن يكون إما بعضا من جمع أو جزءًا من كل ، فالأول نحو : قدم الحجاج حتى المشاةُ ، والثاني نحو :أكلت السمكة حتى رأسَها ، وهذا المثال تصلح فيه (حتى) لأن تكون جارة لاسم صريح فينطق بخفض (رأسِها) وأن تكون ابتدائية ، فيرفع (رأسُها) على الابتداء ويقدر له خبر ، وأن تكون عاطفة كما مثلنا ، ومثله مما يصلح للأوجه الثلاثة قول الشاعر :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعلِه ألقاها

وقد روى بجر (نعله) على أن حتى جارة ، وبرفعه على أنها ابتدائية ، وبنصبه على أنها عاطفة .

هذا وقد أنكر الكوفيون مجيء حتى حرف عطف ، وزعموا أنها في أمثلة العطف ابتدائية ، فإذا قلت : (نجح الطلاب حتى أخوك) قدروا خبرا للمرفوع بعد (حتى) وإذا قلت : (أكرمت الطلاب حتى أخاك) قدروا ناصبا لما بعدها ، وإذا قلت : (سلمت على الطلاب حتى أخيك) قدروا جارا لما بعدها ، والقول بالعطف في هذه الأمثلة أرجح لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير .

إضمار (أن) وجوبًا بعد فاء السببية[1]

يلخص ابن مالك في الألفية أحكام هذا الموضع بقوله :

وبعد (فا) جواب نفي أو طلب محضين (أن) وسترها حتم نصب

والمعنى أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض ، ومعنى كون النفي محضًا أنه خالص من معنى الإثبات ، ومعنى كون الطلب محضا أنه يكون بفعل صريح ، مثال التي بعد النفي المحض : لا يحبك منافق فيدافعَ عنك ، ومثال التي بعد الطلب المحض : اجتهد في عملك فتكونَ من الفائزين .

وسميت هذه الفاء فاء السببية ؛ لأنها يقصد بها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وتسمى هذه الفاء أيضًا فاء الجواب ؛ لأن ما قبلها المسبوق بالنفي المحض أو الطلب المحض يشبه الشرط من جهتين : أولاهما : أنَّ مضمونه غير ثابت كما أن الشرط غير متحقق الوقوع فمضمونه غير ثابت ، والثانية : أنه يتسبب عنه ما بعده كما أن الشرط يتسبب عنه الجواب ، ويترتب عليه مضمونه .

والعلة في نصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا ، هو أن يتم ربط ما بعدها بما قبلها برباط لفظي كما ربطت بينهما برباط معنوي ، فكما أنها جعلت ما بعدها مسببا عما قبلها ـ وهو رباط معنوي ـ عطفت مصدرا منسبكا من أن المضمرة والفعل المنصوب على مصدر متصيد مما قبلها ، وذلك رباط لفظي ، فالتقدير : في المثال الأول المسبوق بالنفي : لا يكون من المنافق حب لك فدفاع عنك منه ، والتقدير في المثال الثاني المسبوق بالطلب ، ليكن منك الاجتهاد في عملك فكونك من الفائزين .

وهذه الفاء عند جمهور النحويين هي فاء العطف لكنها هنا لا تعطف الفعل الذي بعدها على ما قبلها ، وإنما تعطف المصدر المسبوك على المصدر المتصيد ، وهذا العدول عن الأصل قصد به الدلالة على قصد السببية فيها ، والنصب بـ(أن)

(1) انظر التصريح 2/ 238 وما بعدها ، والأشموني 3/ 301 وما بعدها .

هو الذي يحقق المصدر المسبوك ، وإضمارها وجوبا يحقق تناسب المتعاطفين صورة ، ولم يكن النصب بالفاء نفسها لعدم اختصاصها بالأفعال .

والرضى يخالف الجمهور في هذه الفاء ويرى أن الأغلب فيها كونها للاستئناف ، وما بعدها وهو المصدر المؤول مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، وإنما وجب حذفه لأن الفعل بعد الفاء لما التزم معه حذف (أن) التي بها تهيأ أن يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور ، فلو أبرز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل[1] وأرى أن ما ذهب إليه الرضى أقل تكلفا مما مشى عليه الجمهور .

نصب الفعل بعد الفاء المسبوقة بالنفي :

تبين مما قدمته أن نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالنفي له شرطان : **أولهما** : أن تكون الفاء للسببية أي مقصودا بها التنصيص على سببية ما قبلها لما بعدها ، **والثاني** : أن يكون النفي محضا أي خالصًا من معنى الإثبات ، ومن أمثلة ذلك قولهم : ما تأتينا فتحدثَنا ، وما تزورنا فنكرمَك .

كيف تتحقق سببية الفاء مع النفي ؟

تتحقق سببية الفاء في حالتين :

• **الحالة الأولى** : إذا قصد انتفاء ما بعدها بسبب انتفاء ما قبلها ، ففي المثالين السابقين وجه النفي إلى ما قبل الفاء قصدا ، وهو الإتيان والزيارة ، فانتفى ما بعد الفاء تبعا لانتفائه لكونه مسببا عن الأول ، والأول سبب فيه ، وإذا انتفى السبب انتفي المسبب ، والمعنى : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ وما تزورنا فكيف نكرمك ؟ ومثلهما قوله تعالى : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ فإنه قصد فيه انتفاء موت أهل النار بسبب انتفاء القضاء عليهم ، والمعنى : لا يقضى عليهم فكيف يموتون ؟

• **الحالة الثانية** : إذا قصد نفي اجتماع ما قبل الفاء وما بعدها ، فيكون النفي موجها إلى ما بعدها خاصة باعتبار أنه قيد للأول ، فيستفاد من الجملة ثبات الأول

(1) انظر شرح الكافية للرضى 2/ 238 .

مع انتفاء الثاني ، ولو طبقنا ذلك على المثال : (ما تأتينا فتحدثنا) يكون المعنى : ما يكون منك إتيان لنا يعقبه تحديث لنا بل يكون منك إتيان لا يعقبه تحديث فكأنه قيل : ما تأتينا محدثا بل غير محدث ، وكذلك الشأن بالنسبة للمثال : (ما تزورنا فنكرمَك) يكون معناه بهذا الاعتبار : ما يحدث منك زيارة لنا يعقبها إكرامنا لك ، بل تحدث منك زيارة لا يعقبها إكرام ، فكأنه قيل : ما تزورنا مكرمَا بل تزورنَا غيرَ مكرَم ، فالنفي هنا منصب على ما بعد الفاء لقصد نفي اجتماع الأمرين ، أما ما قبل الفاء فهو ثابت غير منفي .

متى تكون الفاء غير سببية ؟

تأتي الفاء غير مقصود بها النص على السببية في حالتين أيضًا :

الأولى : إذا قصد توجيه النفي لكل من الفعلين المتقدم على الفاء والمتأخر عنها ، وحينئذ تكون الفاء لمجرد عطف الفعل المتأخر على الفعل المتقدم ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ فالمقصود هنا توجيه النفي للإذن والاعتذار ، والمعنى : لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون ، ولكون الفاء ليست للسببية رفع الفعل بعدها لكونه معطوفًا على مرفوع ، وبهذا الموضع تخرج قراءة عيسى بن عمر : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُون ﴾ برفع (يموتون)[1] عطفا على الفعل (يقضى) ويكون النفي متجهًا إلى ما قبل الفاء وما بعدها معا ، والمعنى : لا يقضى عليهم فلا يموتون ، ويمكن إدخال نحو : ما تأتينا فتحدثُنا ، وما تزورونا فنكرمُك في هذا الموضع فنرفع المضارع بعد الفاء على أن يكون النفي متجها إلى ما قبلها وما بعدها ، والمعنى : لا تأتينا فلا تحدثنا ، ولا تزورنا فلا نكرمك ، والفاء لمجرد العطف في تلك الحالة وليست سببية .

الحالة الثانية : إذا قصد توجيه النفي إلى ما قبل الفاء وحده ، فيكون الثاني وهو ما بعد الفاء مثبتا ، وتكون الفاء إما لعطف جملة مثبتة على جملة منفية ،

(1) انظر المحتسب لابن جني 2/ 201 ، 202 .

وإما استئنافية ، وما بعدها مستأنف ، ومثال ذلك قولهم : ما تجيؤنا فتجهلُ أمرنا ، ولا يقرأ زيد فينسى ؛ لأن المراد إثبات الجهل في الأول والنسيان في الثاني ، ويمكن تخريج قولهم (ما تأتينا فتحدثُنا) على ذلك ، فيكون المعنى : ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك ، وكذلك قولهم : ما تزورنا فنكرمُك ، ويكون المعنى : ما تزورنا في المستقبل فنحن نكرمُك الآن منتهزين زيارتك .

متى يكون النفي قبل فاء السببية محضا ؟ ومتى يكون غير محض ؟

النفي المحض ـ كما تقدم ـ هو الخالص من معنى الإثبات ، وذلك يحصل بتقدم حرف النفي على الفعل كما سبق ، وقد يتحقق بتقدم فعل يفيد النفي نحو : ليس أخوك بمهمل فتلومَه ، وقد يتحقق بتقدم اسم يفيد النفي وهو (غير) نحو : غير لاهٍ عدوُّك فتلهوَ ، أي ما لاه عدوك .

وهناك أمور ألحقها النحويون بالنفي الصريح منها : التشبيه الواقع موقع النفي كقولهم : كأنك وال علينا فتشتُمَنا ، وقولهم : كأنك مسؤول عنا فتحاسَبنا ، والمعنى : ما أنت وال علينا ، وما أنت مسؤول عنا ، ومنها أيضًا : النفي بقد ، ومثاله ما حكي عن بعض الفصحاء : قد كنت في خير فتعرفَه ، وأراد بذلك : ما كنت في خير ، ومنها التقليل المراد به النفي نحو : قلما تأتينا فتحدثُنا .

كما ألحقوا بالنفي قليلاً الحصر بإنما في الاختيار ، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ في قراءة من نصب (يكون) . ولا يجوز ذلك مع الحصر بـ (إلا) في غير الضرورة .

وإذا كان النفي غير محض ولم يخلص من معنى الإثبات لم ينتصب المضارع في جوابه بعد الفاء ، وذلك يتحقق في ثلاث صور :

• **الصورة الأولى** : إذا انتقض النفي بإلا كقولهم : (ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا) برفع تحدثنا ؛ لأن النفي انتقض بـ(إلا) قبل مجيء الفاء ، فإن وقع انتقاض النفي بعد الفاء فالحكم كذلك عند ابن مالك ، ولهذا أوجب رفع الفعل بعد الفاء في قولهم : ما قام فيأكلُ إلا طعامه ، كما أوجبه في قول الفرزدق :

وما قام منا قائم في ندينا فينطقُ إلا بالتي هي أعرف

وقد تبع ابن مالك في هذا ابنه بدر الدين ، واعترضهما المرادي فأجاز النصب في المثال وفي البيت وقرر أن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب حيث نص على ذلك سيبويه ، وأنشد البيت المذكور على النصب[1] ، وعلى هذا إذا انتقض النفي بـ(إلا) بعد الفاء يجوز في الفعل النصب والرفع ، فالرفع نظرا لكون النفي غير محض لانتقاضه بـ(إلا) ، والنصب نظرا لأن الانتقاض حصل بعد استحقاق الفعل للنصب .

• **الصورة الثانية :** إذا كان النفي متلوًا بنفي نحو : (ما تزال تأتينا فتحدثُنا) برفع تحدثنا ؛ لأن النفي السابق على الفاء ليس محضا لكونه متلوا بفعل يفيد النفي وهو تزال .

• **الصورة الثالثة :** إذا تلا النفيُ استفهاما تقريريًا بالهمزة نحو : (ألم تأتني فأحسنُ إليك) برفع (أحسن) لأن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل ، ويقصد به حمل المخاطب على الاعتراف بما دخلت عليه الهمزة ، وعلى هذا لا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي ، فإن ورد الفعل في ذلك منصوبًا كان ذلك لمراعاة صورة النفي في هذا الاستفهام ، أو لكون الفعل واقعًا جوابًا للاستفهام، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا** ﴾ .

متى ينصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بطلب ؟

يتبين مما تقدم أن نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء المسبوقة بالطلب مشروط بأمرين : أولهما : أن تكون الفاء للسببية ، والثاني أن يكون الطلب محضا ، وأنواع الطلب سبعة جمعها بعضهم مع النفي في قوله :

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1253 ، 1254 .

ويشترط في الطلب إذا كان أمرا أو نهيًا أو دعاء أن يكون بصريح الفعل ، ولا يشترط هذا الشرط في بقية أنواع الطلب .

وفيما يلي شواهد للنصب بعد الفاء المسبوقة بالطلب بأنواعه :

النصب بعد الأمر كما في قول أبي النجم :

يـا نـاق سيري عنقـا فسـيحا إلـى سـليمان فنسـتريحا

وبعد النهي كما في قوله تعالى : ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ وقول الشاعر :

لا يخدعنك مأثور وإن قدُمـت تراثـه فيحـقُّ الحـزن والنـدم

وبعد الدعاء كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا .. ﴾ وقول الشاعر :

رب وفقني فـلا أعـدلَ عـن سنن السـاعين فـي خـير سـنن

وبعد الاستفهام كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ وقول الشاعر :

هل تعرفون لبانـاتي فـأرجو أن تقضي فيرتد بعض الروح للجسد

وبعد العرض كقول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

وبعد التحضيض كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ وقول الشاعر :

لولا تعوجين يا سلمي على دنفٍ فتُخمِدي نار وجـد كـاد يفنيـه

وبعد التمني كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ وقول الشاعر :

يا ليت أم خليد واعدت فوفت ودام لي ولها عمـر فنصطحبـا

وبعد الرجاء كقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ وقول الراجـز :

أنشده الفراء :

عَلّ صروف الدهر أو دولاتـها تدلننـا اللّمـةُ مـن لمّاتـها
فتستريحَ النفس من زفراتها

والنصب بعد الفاء الواقعة بعد الرجاء أثبته الكوفيون والفراء ، ووافقهم ابن مالك حيث قال في الألفية :

والفعل بعد الفاء في الرجا نُصِبْ كنصب ما إلى التمني ينتسب

ودليلهم على ذلك ما تقدم من شواهده ، وفي ذلك مذهبان آخران :

الأول مذهب البصريين : وهو منع ذلك مع تأويل ما يوهم أنه ورد ، فالفعل (أطلع) في الآية الأولى يجوز أن يكون نصبه لأنه في جواب الأمر ﴿ ابْنِ لِي صَرْحًا ﴾ أو المصدر المؤول معطوف بالفاء على اسم خالص من التأويل بالفعل وهو (الأسباب) ، فتكون أن مضمرة جوازًا ، أو (أطلعَ) معطوف على (أبلغ) في قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ لأنه بمعنى لعلي أن أبلغ وهو عطف على المعنى ، والآية الثانية تحتمل العطف على المعنى أيضًا على تأويل : لعله أن يزكى أو يذكر فتنفعه ، وكذلك الشأن في الرجز .

والمذهب الثاني : مذهب بعض النحويين : وهو أن (لعل) إن أشربت معنى التمني نصب جوابها وإلا فلا.

والراجح ما ذهب إليه الفراء والكوفيون ، ولا داعي لهذه التأويلات البعيدة التي ذكرها البصريون .

حكم المضارع بعد الطلب إذا تخلف أحد الشرطين :

إذا تخلف الشرط الأول وهو كون الفاء للسببية وجب رفع المضارع على أنه مستأنف ، والفاء للاستئناف ، وذلك نحو : احترم والدك فينفقُ عليك ، ومنه قول جميل :

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فالتقدير في المثال : فهو ينفق عليك ، وليست النفقة مسببة عن الاحترام ،

والتقدير في البيت : فهو ينطق ، وليس النطق مسببا عن السؤال .

ويحتمل ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ في القراءة برفع يضِاعف ، أي فهو يضاعفه له ، وليس ذلك مسببًا عن الصدقة بل بفضل الله تعالى ، وعلى قراءة نصب (يضاعف) تكون الفاء للسببية عملاً بالظاهر ، وكذلك الأمر في الحديث القدسي : (**من يدعوني فاستجيب له ، من يستغفرني فأغفر له**) يروى برفع أستجيب وأغفر على أن الفاء للاستئناف ، وبنصبهما على أنها للسببية .

وإذا تخلف الشرط الثاني وهو كون الطلب محضًا ، وذلك خاص بالأمر والنهي والدعاء يمتنع نصب ما بعد الفاء عند الجمهور ، وذلك يكون بثلاث صور :

الأولى : أن يكون الطلب باسم الفعل نحو : صه فأكرمُك ونزال فأحدثُك .

الثانية : أن يكون الطلب بالمصدر النائب عن فعل الأمر نحو : سكوتًا فينامُ الناس .

الثالثة : أن يكون الطلب بلفظ الخبر نحو : حسبك الحديث فيستريحُ الناس ، ورزقني الله مالاً فأنفقُه في الخير .

وخالف الكسائي الجمهور فأجاز نصب الفعل بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر مطلقا أي سواء أكان مشتقا من لفظ فعله نحو : (نزال) أم غير مشتق من لفظ فعل نحو : (صه) ، كما أجاز نصب الفعل بعد الفاء المجاب بها ما لفظه الخبر ومعناه الأمر أو الدعاء ، فالأول مثل: حسبك الحديث فينامَ الناس ، والثاني مثل : غفر الله لزيد فيدخلَه الجنة ، ووافق ابن عصفور الكسائي في جواب اسم الفعل المشتق من لفظ فعله نحو : ضراب عمرا فيستقيمَ ، كما ذهب ابن هشام إلى أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب جوابهُ كما ينصب جواب الأمر نحو : سكوتًا فينامَ الناس .

خلاف النحويين في ناصب المضارع بعد الفاء :

مذهب البصريين هو ما تقدم من أن الناصب له هو (أن) مضمرة وجوبًا عند تحقق الشروط .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الفاء هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وذهب آخرون منهم إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة ؛ لأن ما قبلها نفي أو طلب ، وما بعدها ليس كذلك ، فلما خالف ما بعد الفاء ما قبلها معنى خالفه إعرابًا ، والصحيح من هذه المذاهب مذهب البصريين ، والقول بأن الناصب هو الفاء مردود بأن الفاء عاطفة في الأصل ، وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه ، والقول بأن الناصب هو المخالفة مردود بنحو : ما جاء محمد لكن علي ، وجاء محمد لا علي ، فإن الثاني في المثالين يخالف الأول في المعنى فيهما ولم يخالفه في الإعراب .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن حتى الجارة تجر اسما صريحًا أو مؤولاً وإذا نصب المضارع بعدها تكون للغاية أو التعليل أو الاستثناء ، ومذهب البصريين أن ناصب المضارع بعدها هو (أن) المضمرة وجوبًا ، ومذهب الكوفيين أنها هي الناصبة .

2- أن نصب المضارع بعد حتى يكون واجبًا ويكون جائزًا ، ويشترط فيه في الحالين أن يكون مستقبلاً ، أما رفع المضارع بعدها فيشترط له ثلاثة شروط .

3- أن حتى تأتي في الاستعمال العربي حرف جر ، وحرف ابتداء ، وحرف عطف ، وأنكر الكوفيون مجيئها حرف عطف .

4- أن (أنْ) تضمر وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض أو طلب محض ، وهي فاء العطف عند الجمهور ، والأغلب كونها للاستئناف عند الرضى .

5- أن الفاء تكون للسببية في حالتين ، وتكون غير سببية في حالتين أيضًا .

6- أن النفي قبل الفاء يكون غير محض في ثلاث صور ، وأن أنواع الطلب الذي يسبقها سبعة .

7- أنه إذا تخلف كون الفاء للسببية وجب رفع المضارع بعدها ، وكذلك إذا تخلف كون النفي محضا في الغالب ، وإذا تخلف كون الطلب محضا عند الجمهور .

8- أن ناصب المضارع بعد فاء السببية بشروطها هو أن المضمرة عند البصريين ، والفاء عند بعض الكوفيين ، والمخالفة عند آخرين منهم .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: اذكر معاني (حتى) التي ينصب بعدها المضارع ، وضابط المعنى ، وعلامته ، مع ذكر شاهد لكل معنى .

س2: ما رأي الكوفيين في ناصب المضارع بعد (حتى) ؟ وبم رد مذهبهم ؟

س3: ما الذي يشترط لنصب المضارع بعد (حتى) ؟ ومتى يكون نصبه واجبًا ؟ ومتى يكون جائزًا ؟ وضح ذلك بالأمثلة .

س4: ما الشروط التي اشترطها النحويون لرفع المضارع بعد (حتى) ؟ وما علة اشتراط كل شرط منها ؟ وضح ما تقول بالتمثيل .

س5: اذكر الأوجه التي أتى بها الاستعمال العربي لـ (حتى) ومثل لكل وجه منها .

س6: لم سميت فاء السببية بهذا الاسم ؟ ومتى يجب نصب المضارع بعدها بأن مضمرة ؟ وما علة ذلك ؟ وما رأي الجمهور والعلامة الرضي في هذه الفاء ؟ مثل لما تذكر .

س7: كيف تتحقق سببية الفاء التي ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة ؟ ومتى تكون غير سببية ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

س8: متى يكون النفي قبل فاء السببية محضا ؟ ومتى يكون غير محض ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل .

س9: متى ينصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالطلب ؟ وما أنواع هذا الطلب ؟ استشهد لكل نوع منها .

س10: اذكر الشرطين اللازمين لنصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالطلب ، وبين ما يترتب على تخلف هذين الشرطين مع التمثيل .

س11: ما رأي الكوفيين في ناصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بنفي أو طلب ؟ وبم رد مذهبهم .